

أهل الحل والعقد؛ ولم تكن وصية أبى بكر ولا وصية عمر إلا مجرد إبداء رأى شخصى أو مجرد ترشيح كما تقدم بيان ذلك.

٣

حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله

تقرر فى الإسلام حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله بأقوال الخلفاء الراشدين أنفسهم وأعمالهم وإجماع المسلمين فى ذلك العهد على عدّ هذا الحق من أهم حقوقهم، وحرصهم على التمسك به، والتصرف فى حدود ما يبيحه لهم. وفى ذلك يقول أبو بكر الصديق ^d فى الكلمة التى ألقاها عقب مبايعته بالخلافة: «أما بعد فقد وليت عليكم ولست بخيركم.. فإن رأيتمونى على حق فأعينونى، وإن رأيتمونى على باطل فسدّدونى، أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم». ويقول فى كلمة أخرى: «إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن استقممت فتابعونى، وإن زغت فقومونى».

ففى هاتين الكلمتين تسليم صريح بمبدأ مسؤوليته على أعماله أمام الأمة وأن لها الحق فى مراقبته ومحاسبته على ما يبرمه فى شئون الحكم، بل تسليم صريح بحقها فى ألا تستجيب له وتعمل على تقويمه وتسديده إذا انحرف عن الجادة.

ويقول عمر بن الخطاب d : «إنه لم يبلغ حق ذى حق أن يطاع فى معصية الله. إننى أعقل الحق من نفسى، وأتقدم وأبين لكم أمرى، فإنما أنا رجل منكم، وأنا مسئول عن أمانتى وما أنا فيه». وحينما قال d فى كلمة أخرى: «أيها الناس من رأى فى اعوجاجاً فليقومه»، تقدم إليه رجل وقال: «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا»، فرد عمر قائلاً: «الحمد لله أن كان فى أمة عمر من يقوم اعوجاج عمر بالسيف».

وحينما أخذت طائفة من المسلمين على عثمان بن عفان d بعض أخطاء فى تصريحه لشئون الحكم وإسناد وظائفه، تظاهرت عليه جموع منهم لمحاسبته على أعماله، فأذعن رضوان الله تعالى عليه لرغبتهم، ولم ينكر عليهم هذا الحق، وأبدى استعداداً كريماً لإصلاح ما عسى أن يكون قد أخطأه التوفيق فى إبرامه. وفى هذا يقول: «إننى أتوب وأنزع، ولا أعود لشيء مما عابه على المسلمون. وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زل فليتب

ومن أخطأ فليتب، ولا يتمادى فى الهلكة، فإن من تمادى فى الجور كان أبعد من الطريق... فأنا أول من اتعظ. أستغفر الله مما فعلت وأتوب إليه. فإذا نزلت من منبرى فليأتنى أشرافكم فليرونى رأيهم. فوالله لئن ردنى الحق عبداً لأذلن ذل العبيد». ففى هذا كله دليل واضح على أن حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله كان حينئذ أمراً مقررّاً فى الإسلام ومفروغاً منه، وأن المسلمين كانوا شديدي الحرص على التمسك به، وأن الخلفاء الراشدين أنفسهم لم يعترفوا به ويذعنوا فحسب، بل كانوا كذلك يغتبطون كل الاغتباط بممارسة الأمة له، حتى لو انتهت هذه الممارسة إلى حد الغلو والإفراط.

٤

مبدأ الشورى فى شئون السياسة والرجوع إلى الأمة فى الأمور الهامة

يحث الإسلام على الشورى فى مهام الأمور على الإطلاق، وفى قمتها، من غير شك، مهام الأمور فى شئون السياسة والحكم، وينهى عن الاستبداد فيها بالرأى، فيأمر الله تعالى